

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA
COLLEGE OF EDUCATION



AL-QADISIYA JOURNAL FOR
EDUCATIONAL SCIENCES

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية التربية
مجلة القادسية في الآداب
والعلوم التربوية
التصنيف الدولي : ISSN 1992-1144

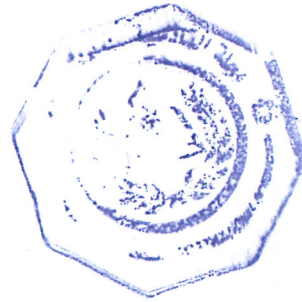
العدد / ٢١٩
التاريخ ٢٠١٦ / ١٠ / ٢٥ م

إلى / أ.د. حيدر حبيب حمزة المحترم
حيدر نجم عبد زيارة المحترم

م/قبول نشر

تحية طيبة ...
يسر هيئة تحرير مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية أن تعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم بـ:
" كراهة توالي اربع متحركات عند الرضي الاسترباذي في شرحه على الشافية والكافية " في الاعداد
القادمة .

أ.د. سرحان جقات سلمان
رئيس التحرير
٢٠١٦ / ١٠ / ٢٥



نسخة منه إلى:
- أمانة التحرير.
- الصادرة .
- وحدة الرقابة.

البريد الإلكتروني: journal of alaquadisia@yahoo.com
journal of alaquadisia@h

كراهة توالي أربع متحرّكات عند الرضيّ الأستراباذيّ في
شرحيه على الشّافية والكافية

حيدر نجم عبد زيارة
كلية الآداب / جامعة القادسية

أ.د حيدر حبيب حمزة
كلية الآداب / جامعة القادسية

خلاصة وتقديم :

يعني هذا البحث بدراسة كراهة التوالي المفرط لعدد من الحركات، أو الصوائت القصيرة- على اصطلاح المحدثين- في بنية ما من دون ساكن يفصل بينهما في العربية. بمعنى اخر - وبلغة المحدثين- أن العربي يكره توالي المقاطع المفتوحة وبميل في نطقه إلى المقاطع المغلقة.

وقد اتخذ البحث من شرحي الرضي على شافية ابن الحاجب وكافيته ميداناً لدراسة هذه الظاهرة؛ لما لهذا العالم الجليل من شأن كبير في صَرْفِ اللغة ونَحْوِهَا.

وقد استُهلَّ البحث بتوطئة أوجزت فيها الحديث عن هذه الكراهة، وما يدور في فلكها عند القدماء والمحدثين. ومن خلال استقصاء مواضع هذه الكراهة في كتب المتقدمين، زيادة على شرحي الرضي، تم تقسيمها على قسمين بالنظر إلى ما جاء عنهم: الأول : كراهة توالي أربع متحركات في كلمة أصلية: ويعنون بذلك الكلمة التي حروفها الأربع جميعها من أصل الكلمة من نحو : عُلِبْتُ، جَنِدِلُ، والآخر: كراهة توالي أربع متحركات فيها هو كالكلمة: ويعنون بذلك الكلمة التي زيد على حروفها الأصلية الثلاث المتحركة بسابقة، أو لاحقة، وكان العمل في هذا القسم على محورين: الأول: توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة في الاسم. والآخر : توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة في الفعل.

توطئة :

لا جرم أنّ توالي مجموعة من المقاطع المفتوحة من دون ساكن فيها، يشكّل ثقلاً في الأداء النطقي ويظهر هذا الثقل جلياً فيما زاد على ثلاثة مقاطع، مع صرف النظر عن جنس الحركة سواء أكان هذا التوالي ممثلاً بأخفّ الحركات كالفتحات في نحو: (خَمَسَ عَشْرَةَ)، أو أثقلها كالضّمات في نحو: (رُسُلُهُم)، ((إذ مُجَرَّد التوالي، مكروهٌ حتى في غير المكروهات أيضاً، وكلّ كثير عدو للطبيعة))^(١) على ما قرّر الرضي. وعلى الرغم من إقرار الرضي بأنّ مجرّد التوالي مكروهٌ أيّاً كان إلا أنه يرى أنّ توالي الحركات المختلفة، أهون من توالي الحركات المتماثلة فيما يزيد على الثلاثي المجرّد ((لأنّ الطبع لا ينفّر من توالي المختلفات، وإنّ كانت كلّها مكروهة، كما ينفّر من توالي المتماثلات المكروهة))^(٢)، وقد لاحظ المحدثون أنّ الكلمة العربية مهما اتّصلت بسوابق، أو لواحق فإنّها لا تزيد من حيث العِدّة على سبعة مقاطع، كقوله تعالى ((أَنْزَلْنَاهُمْهَا))^(٣)، وقوله: ((فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ))^(٤) مع لحاظ نِدرة هذه العدة من المقاطع في البنية العربية، بيد أنّ الكثرة الغالبة في الكلام العربي فعلاً كان، أو اسماً، لا تزيد على أربعة مقاطع، ويقلّ أن تأتي على خمسة^(٥).

ويرى النحويون أنّ توالي أربعة حروف متحرّكة من دون ساكن فيها، مكروهٌ في العربية^(٦) سواء أكانت هذه الكلمة اسماً، أم فعلاً، وسواء أكان هذا التوالي في كلمة حروفها جميعها أصلية، أم مزيداً فيها ((خصوصاً حين تشتمل على أصوات لين قصيرة))^(٧)، قال الرضي: ((وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولا))^(٨)، بمعنى آخر، وبلغة المقاطع الصوتية أنّ العربي يكره توالي المقاطع المفتوحة، ويميل إلى المقاطع المغلقة؛ بدليل أنّهم أباحوا توالي أربعة مقاطع مغلقة فيما هو كالكلمة، كما في ((اسْتَقْفَهُمْ)) و ((اسْتَأْدَنْتُمْ))^(٩)، على ((حين قرّروا استحالة اجتماع أربعة متحرّكات في الكلمة الواحدة، وكرهته فيما هو كالكلمة))^(١٠).

فتوالي أربعة مقاطع متحرّكة من دون ساكن، قد يكون في كلمة حروفها أصلية جميعها كما في الاسم الرباعي (عَلِبْتُ، جَدِلْتُ، وَهَدَيْتُ)، أو فيما هو كالكلمة كما في العدد: (عَشْرَةَ)، أو في الفعل بالنظر إلى أصله قبل التسكين كما في (ضَرَبْتُ) و (يَضْرِبُ) وبناءً على ما ورد عند القدماء من كراهة، سيكون العمل في هذا البحث مقسماً على قسمين :

أولاً: كراهة توالي أربع متحرّكات في كلمة أصلية: ذهب النحويون إلى أنّ توالي أربعة، أو خمسة حروف متحرّكة في كلمة واحدة، حروفها جميعها أصلية، يعد كراهةً عند العرب، ويظهر ذلك جلياً بما قرّره إمام النحاة سيبويه (رحمه الله)، إذ قال: ((إنّهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحرّكات، أو خمس ليس فيهن ساكن))^(١١)، ويبدو أنّ ذلك عنده لم يكن كراهةً فحسب، بل نفاه من كلام العرب، إذ قال: ((ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرفٍ مُتَحَرِّكٍ كُلُّهُ))^(١٢)، وهذا يعني أنّه لم يرد في

صیغ الرباعي وزنٌ حروفه الأربعة جميعها متحرّكة إلا وفيها ساكن، ولذلك جعلوا للاسم الرباعي، خمس صیغ جميعها احتوت على ساكن^(١٣).

أمّا ما ورد عن العرب من الأسماء الرباعية الخالية من الساكن، أو التي احتوت على أربعة أحرفٍ متحركة، مثل: (عَلِبْتُ) ونظائره، فلا يكون عندهم من أوزان الاسم الرباعي الأصول، وإنما هو من الرباعي المزيد فيه، الذي أصله على وزن: (فعالل)، قال سيبويه: ((وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عَلِبْتُ، ولا يكون ذلك في غير المحذوف))^(١٤)، وقد تبع النحويون في ذلك سيبويه، قال المبرد: ((واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة، إلا وأصله في الكلام غير ذلك، فيحذف وذلك قولهم: عَلِبْتُ، وإنما أصله: (علابط))^(١٥) وقال ابن السراج: ((وقد تتوالى الأربعة متحرّكة في مثل: (عَلِبْتُ)، وهو محذوف من علابط ولا يكون ذلك في غير المحذوف))^(١٦). ولم يبعد الرضي عمّا قاله النحويون ممّن تقدم عليه، إذ قال في شرحه لنص (ابن الحاجب): ((وَأَمَّا جَنْدِلٌ وَعَلِبْتُ: يعني أن هذين ليسا ببناءين للرباعي، بل هما في الأصل من المزيد فيه، بدليل أنه لا يتوالى في كلامهم أربع متحركات في كلمة... قال سيبويه: الدليل على أن هُذِبْدًا وَعَلِبْتُ مقصورا هُذَابِدٌ وَعَلَابِطٌ أَنَّكَ لا تجد فُعْلًا، إلا ويروى فيه فُعَالل، كَعَلَابِطٍ، وهُدَابِد، ودوادم))^(١٧). قد يعذر النحويون فيما ذهبوا إليه، في نحو: (عَلِبْتُ وَعَلَابِط) ونظائرها؛ وذلك للعلاقة الواضحة بين الفتحة والألف، بيد أننا نراهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك في نحو (عَرْتُنْ)، فجعلوه فرعاً لأصلٍ حذف منه النون الساكن، وهو (عَرْتُنْ)؛ للكراهة نفسها، وهي توالي أربع متحركات في كلمة واحدة، قال الرضي: ((وكما أن المذكورين ليسا ببناءين للرباعي، بل فرعان للمزيد فيه، فكذا (عَرْتُنْ) بفتحتين بعدها ضمة، و(عَرْتُنْ) بثلاث فتحات - ليسا بلغتين أصليتين، بل الأول مُخَفَّفٌ عَرْتُنْ بِحذف النون، والثاني مخفف عَرْتُنْ))^(١٨)، ويرى ابن عصفور أن ما جاء من كلمات على أربعة أحرف متحرّكة، لا دليل فيه على أنه من أبنية الاسم الرباعي، وأنّ الألف في نحو: (عَلَابِط، وهُدَابِد، وعكاس، وعجالط، وعكالظ، ودوادم) والنون في نحو: (عَرْتُنْ) لزمّت الزيادة في هذه المواضع لوقوعها ثالثة، وأنّ العرب كرهوا اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة مثل (ضَرَبْتُ)، وعليه، فإنّ امتناعه في الكلمة الواحدة أخرى، وأوجب من ذلك^(١٩).

لعلّ أوّل ما يلفت النظر فيما تقدّم من نصوص أنّ النحويين جعلوا وزني: (فعالل)، و (فعلنل) أصلاً للرباعي المتحرك (فعلن)؛ لكراهة توالي أربع متحركات من دون ساكن، وهذا منهم غريب فكيف يُجعل المزيد فيه أصلاً، وصاحب الأصول الأربعة فرعاً عليه، ولا سيما أن (الالف والنون) من حروف الزيادة التي يجمعها قولهم: (سألتمونيها)، أو (اليوم تنسأه)، أو غيره من التسميات؟!^(٢٠). ومن ثم كان الأجدر بهم أن يجعلوا (فعلنل) هو الأصل - وإن توالى فيه أربع متحركات - و(فعالل، وفعلنل) فرعان عليه. وشيء آخر يثير الدهشة هنا، وهو أنّ ما تحدثوا عليه من قصر الحركة بين (فعلن، وفعالل)، يترتّب عليه أمرٌ وظيفي، وهو التفريق بين المفرد، والجمع كما في (جندل - وجنادل) فمثله كأمثلة أوزان

الاسم الرباعي الأخرى التي أقرؤها كما نقول في: (جعفر - جعافر) ، و(درهم - دراهم)، فالمفرد هو الأصل، والجمع فرع عليه ، ومن ثمَّ لا يُعقل بعد أن يكون (فعلل) فرعاً، و(فعالل) أصلاً له؛ لعلّه توالي أربع متحركات في كلمة واحدة .

ومن الطريف في كل ما تقدم أنّ الوزنين: (فعلل، فعالل) قد توافرا على كلتا الكراهة - أعني توالي أربع متحركات، أو أربعة مقاطع مفتوحة، كما في الصورة المقطعية الآتية:
عُلبِطُ : ع / ل / ب - / ط / (أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة)
عُلابِطُ : ع / ل / ب - / ط / (أربعة مقاطع مفتوحة والثاني منها طويل)

بيد أنّ ما يُلحظ أنّ المقطع الثاني، وهو مقطع (قصير مفتوح) في: عُلبِطُ، أشبعت فيه الفتحة القصيرة فصارت ألفاً، أي (فتحة طويلة)، ومن ثمَّ صار المقطع الثاني مقطعاً طويلاً مفتوحاً، وهو أمر التفت إليه الرضي على لسان سيبويه، حين قال: ((إنَّ هُدْبِداً وَعُلبِطاً مقصوراً هُدايد وعُلابط))^(٢١)، والقصر، والإشباع لا يكون إلا في الحركات، وعلى الرغم من إقرار النحويين بأن الحركات أبعاض حروف اللين كما قال الرضي: ((الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عُقبِها، وضمّها الإتيان ببعض الواو عُقبِها، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها))^(٢٢)، إلا أنّ هذه النظرة لم تُستثمر بشكل تطبيقي، فقد تعاملوا معها على أنها حروف ساكنة مسبوقة بحركات من جنسها، ومن ثمَّ أوقعهم هذا في تصوّر وجود ساكن بين الحركات في (فعالل)، وبذلك جعلوا من (فعالل) مَخْلَصاً من توالي أربع متحركات في (فعلل) المتحرك كله؛ لأنّ الألف عندهم ساكنة، ومفتوح ما قبلها. وكذا الأمر مع (عرتن) الذي عدوه أصلاً لـ(عرتن)؛ للحجة نفسها. ولا أدري كيف يُهرب من أصل: خفيف مثل (عرتن) على ما قالوا - إلى فرع مبني على الكراهة (عَرْتُن)؟! أمّا كان الأولى أن يكون العكس!؟.

ما أودُّ أن أصل إليه مما تقدّم أنّ توالي أربع متحركات قصيرة في كلمة واحدة أصلية من دون ساكن - وإنَّ عدّ كراهة - جائزٌ في العربية، من دون حذف، وقد نطقت به العرب ولم تهمله. ومما يُشجّع على ذلك ما نقله السيوطي عن ابن مالك ، إذ قال ((وضَعَفَ ابن مالك هذه العلة بأنّها قاصرة...، وبأنّ تواليها، لم يُهمل؛ بدليل عُلبِطُ وعَرْتُن وجَدِل، ولو كان المقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا له دون ضرورة))^(٢٣). وهذا الأمر سعى النحويون إلى إبعاده عن قواعدهم، على الرغم من وروده عن العرب، ومن ثمَّ ترتّب على ذلك وقوعهم في نقضٍ بيّنٍ من حيث إنهم حذفوا أصولاً من أبنية الاسم الرباعي نطقت بها العرب، ومن حيث أنهم نسبوا أصلاً لفرع، وفرعاً لأصل، وجعلوا المزيد بحرف أصلاً، وما يخلو من حروف الزيادة فرعاً عليه، وهو ما يخالف قواعدهم الصرفية التي أقرؤها. لذا أرى أنّ: (فَعَلِل) و (فَعَلِل)، وغيرهما مما توالى فيه أربعة أحرف متحركة، يمكن أن يُزاداً على أبنية الاسم الرباعي، طالما نطقت به العرب دون ضرورة، ونقله النحويون عنهم، ولا يمكن أن نتخذ من المكروه

وسيلة لإقصاء المسموع، كما أنّ ما يعد كراهة عند قومٍ ما، قد يكون سالكاً في النطق عند غيرهم؛ لأنّ القبائل ليست على وتيرة واحدة في أدائها النطقي .

ومما يُؤيّد هذا أنّ توالي أربعة أحرف متحركة جائز في الشعر العربي مع حصول الزحاف فيه، ومن ثمّ قد يعذر النحويون فيما ذهبوا إليه من جعل (فعلل) من باب: (فعالل) المحذوف؛ بناءً على نظرتهم إلى ما جاء في الشعر؛ لأنّ اجتماع أربعة حروف متحركة فيه، مرتبط بالحذف أيضاً، قال أبو علي الفارسي: ((لم تتوال أربع متحركات في بناء الشعر، والكلم إلا أن يكون مزاحفاً أو يُخفّف لهذا الذي ذكرناه من كراهتهم توالي أربع متحركات))^(٢٤). ومما يُعضدّ هذه المقابلة عندهم بين الكلم، والشعر، أنّهم لا يُجيزون اجتماع خمس متحركات سواء أكان ذلك في كلمة أصلية مفردة، أم في بناء الشعر، لا في سالمه، ولا مزاحفه^(٢٥)، قال سيبويه: ((ألا ترى أنّ بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة؛ استئقالاتاً للمتحركات مع هذه العدة، ولا بُدّ من ساكن))^(٢٦) وقال أيضاً: ((لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة))^(٢٧)، ويستدل أبو علي الفارسي على استحالة هذا التوالي بهذه العدة في الشعر، بأنّ العرب ((قد رفضوا أن تجتمع خمس متحركات في شيءٍ من أوزان الشعر، ومن ثمّ تعاقبت السين، والفاء في مستعلن، التي هي عروض البيت المنسرح؛ لأنهما لو حُذفا جميعاً وقبلها تاء مفعولات؛ لاجتمع خمس متحركات))^(٢٨)، وليس أدلّ من هذا الدليل على عدم اجتماع خمس متحركات في الشعر، فالتعاقب في الحذف بين السين والفاء هو الوسيلة للتخلّص من هذه الكراهة؛ لأنّ حذفهما معاً إلى جانب تاء (مفعولات) يؤدي إلى الوقوع في هذه الكراهة، وهو ما لم تنطق به العرب ، هكذا :

مَفْعُولَاتٌ مُسْتَقْلِنٌ (قبل الحذف)

= تٌ مُتْعَلِنٌ (عند حذفهما معاً)

فهذا يؤدي إلى كراهة اجتماع (خمس متحركات)؛ لذا تعاقب الحذف عليهما؛ تخلّصاً من هذه الكراهة. **ثانياً: كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة:** فيما تقدم كان الحديث عن توالي أربع متحركات في كلمة أصلية تتألف من أربعة أحرف متحركة جميعها، وقد عدّ ذلك كراهة، بل ليس من كلام العرب على ما ذهب إليه سيبويه^(٢٩).

أمّا الكراهة التي نحن بصددّها فهي توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة، ويعنون بما هو كالكلمة ما زيد في أصله الثلاثي من سوابق، أو لواحق في الاسم ، والفعل ، وكذلك العدد المركب، وهذه الكراهة يمكن تقسيمها على قسمين :

الأول : كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة في الاسم: وتشمل التاء الملحقة بالاسم الثلاثي، التي تفرق بين المفرد، والجمع في اسم الجنس، مثل: (شَجَرَ - شَجَرَةٌ)، وتاء التأنيث في العدد المفرد: (عَشْرَةٌ)، إذ تحقّق في هذه الأسماء، الكراهة المتمثلة بتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة؛ لأنّ التاء زيدت على الاسم الثلاثي، وكذلك يدخل في هذه الكراهة: (العدد المركب) الذي يشمل الأعداد من أحد

عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، إذ تعامل معه النحويون على أنه اسمٌ واحدٌ، قال سيبويه: ((فإذا جاوز المذكَر العشرة فزاد عليها واحداً، قلت: أَحَدَ عَشَرَ وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر، ولم يغيروا أحدَ عن بنائه الذي كان عليه مفرداً))^(٣٠). ومما يُلاحظ هنا أنّ ما عدَّ كراهةً متمثلاً بتوالي أربع متحركات في (العدد المركب)، قد يتجاوز هذه العِدَّة، إذ ((اغْتَفِرَ فيها توالي ست حركات في (أَحَدَ عَشَرَ)، و (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) ... وتوالي خمس حركات في (ثَلَاثَةَ عَشَرَ))^(٣١)، لأنَّهما وإن تُعومِلَ معهما على أنَّهما اسم واحد، إلا أنَّهما في الأصل اسمان^(٣٢).

يرى النحويون أنّ العرب سلخوا مسلكين ؛ للتخلص من هذه الكراهة في العدد المركب، الأول: تمثل بإسكان الشين من (عَشْرَةَ)، وهو ما عرف به (أهل الحجاز). والآخر: تحريكها بالكسر، وهو ما نُسب لـ (بني تميم)^(٣٣) وليس بخافٍ هنا أنّ القبيلتين خالفتا طبيعتهما، فهو ((عكس ما عليه لغة أهل الحجاز، وبني تميم، لأنَّ أهل الحجاز في غير هذا يُشبعون عامَّةً الكلام، وبني تميم يخفِّقون))^(٣٤). وهذا الأمر دعا (ابن جنِّي) إلى وصفه بالطرافة، إذ قال: ((أما عَشْرَةَ بكسر الشين، فتميميَّة، وأما إسكانها فحجازيَّة، واعلم أنّ هذا موضعٌ طريفٌ وذلك أنّ المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً، أو مكسوراً ...، أمّا بنو تميم فيسكّنون الثاني من هذا))^(٣٥)؛ ويسوّغ ابن جنِّي ذلك الخلاف بين القبيلتين، بأنَّ العدد موضع يحدث معه ترك الأصول وتُنقضُ معه العادات^(٣٦)، وقد تبعه في ذلك ابن يعيش^(٣٧). ومن المحدثين من ذهب إلى ما ذهب إليه ابن جنِّي، ومنهم د. عبد الصبور شاهين^(٣٨)، ود. أحمد علم الدين الجندي^(٣٩). أمّا د. حسام النعيمي فقد اعترض على تعليل ابن جنِّي قائلاً ((وهو تعليل غير مقبول عندي جرّةً إليه فيما أرى خطأً في التصور، حيث قرن بين لفظة عشرة، وبين الثلاثي من غيرها في اللهجتين، وما كان له أن يقرن بينهما، وينظر إليهما نظرةً واحدةً، مما جعله يضرب صفحاً عن صورة العدد في حالة الأفراد: عَشْرَةَ بفتح الشين إذ هو لم يرد بكسرها حتى يجعله من هذا الباب، باب كَبِدٍ، وَفَخَذٍ، وَكَبْدٍ، وَفَخَذٌ))^(٤٠)، ثم اقترح حلاً لإسكان الشين من (عَشْرَةَ) عند الحجازيين، وكسرها عند التميميين في العدد المركب فقط. أمّا المفرد فلم يرد عنده بالكسر على ما صرَّح بذلك، إذ قال: ((والذي عندي في هذا أن يقال: إنه اسمٌ للعدد المعروف، جاء بهذا اللفظ مفتوح الشين في المفرد عند العرب جميعاً حجازيَّهم وتميميَّهم ...، فلما رُكِبَ العدد مال الحجازيُّ إلى إسكانه، لكثرة استعماله، وحاجته إلى العدد في أموره الحضاريَّة؛ تخفيفاً، ولم يُسكَّن في حال الإفراد على كثرة استعماله، لأنَّهم جعلوا السكون للعدد المؤنث، وأمّا التميمي، فكأنه لما رُكِبَ العدد، مال إلى المخالفة به عن المفرد، فتحوّل عن الفتحة إلى الكسرة، ولم يُسكَّن، لأنه للمفرد المؤنث))^(٤١).

وكلام د. النعيمي قابل للنقاش من وجوه عدة: فقوله لم يُسكَّن في حال الإفراد على كثرة استعماله، فإنَّ هذا الأمر ممكن حدوثه تلافياً لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة، أو ما يعرف بكراهة توالي مجموعة من الحركات المتماثلة، لأنَّ الطبع ((ينفر من توالي المتماثلات المكروهة إذ مجرد التوالي

مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً))^(٤٢). على ما ذهب إليه الرضي، ولا يكون هذا الإسكان مَخْلَصاً من التوالي المتماثل فحسب، بل يساهم في تقليص عدد المقاطع الصوتية من أربعة مقاطع إلى ثلاثة، هكذا:

عَشْرَةٌ : ع - ش - / ر - / ع - / ة - (قبل الإسكان أربعة مقاطع مفتوحة جميعها)

عَشْرَةٌ : ع - ش - / ر - / ع - / ة - (بعد الإسكان ثلاثة مقاطع، الأول فيها طويل مغلق)

ومما يؤيد ذلك ما ذكره خالد الأزهرى، إذ قال: ((وإذا كانت العشرة مختومة بالتاء سَكَنْتَ أنت شينها في لغة الحجازيين فإنهم ينطقون بها ساكنة، كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكسرتها في لغة أكثر بني تميم ...، وبعضهم وهم الأفلون من بني تميم يفتحها، إبقاءً لها على أصلها من الفتح))^(٤٣).

أما قوله : (لم يرد كسرهما في المفرد)، فقد نقل د. النعيمي نصاً لابن جنّي ذكر فيه الكسر بها، قال ابن جنّي: ((وذلك أنّ لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عَشْرَةٌ، عَشْرَةٌ، أهل الحجاز يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكّنونه...، فلما رُكِبَ الاسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم: إحدى عَشْرَةٌ، وثنتا عَشْرَةٌ إلى تسع عَشْرَةٌ، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز: عَشْرَةٌ بسكونها))^(٤٤) ثم يشرح د. النعيمي هذا النص بتكلفٍ بيّن، إذ قال: ((فقد استحال الوضع إذن عندما رُكِبَ الاسمان، ومعنى ذلك أنّه قبل التركيب كان على حاله المشهور، والمشهور كما ذكر الكسر عند الحجازيين، والسكون عند التميميين، وهذا يقضي بأن يكون الحجازيّ قد قال في المفرد: عَشْرَةٌ بكسر الشين، وهذا ما لم أجد أحداً نَسَبَهُ لحجازيّ))^(٤٥). ومن الغريب حقاً أن يُقَوْلَ د. النعيمي ابن جنّي ما لم يَقُلْهُ ثم يرجع فيقول: وهذا ما لم أجد أحداً نسبه لحجازيّ، فقد قال ابن جنّي (أهل الحجاز في غير العدد نظير عَشْرَةٌ وعَشْرَةٌ، يكسرون الثاني، وتميم يسكّنونه)، وهذا يعني أنّهم في نحو (نَظْرَةٌ)، أو (كَلِمَةٌ)^(٤٦)، تكون القبيلتان على معتاد أدائهما من كسر العين للحجازي، وإسكانها عند التميمي إلا في العدد (عشرة) فهما على الضدّ من ذلك من كسر الشين عند تميم، وإسكانها عند الحجازيين، وكان ابن جنّي صريحاً وواضحاً في ذلك، حين قال: ((في غير العدد نظير عَشْرَةٌ، وعَشْرَةٌ) بمعنى أنّ العدد (عشرة) مستثنى من ذلك، وهو على العكس من أداء اللهجتين، وما ذلك الاختلاف بين اللهجتين من حيث التحريك والإسكان إلا مَخْلَصاً من كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة إذ سلك الحجازيّ الإسكان في الشين تخلّصاً من هذا التوالي المتماثل، على حين تخلّص التميمي منه عن طريق المخالفة بـ(الكسر). أما قول ابن جنّي في النص: (فلما رُكِبَ الاسمان استحال الوضع)، وهو ما أغرى د. النعيمي؛ لكي يقول ما قاله فما يقصده (ابن جنّي) باستحالة الوضع، هو وجوب التغيير في العدد، بسبب زيادة الفتحات على العدد (عَشْرَةٌ) بأثر النيف المفتوح الآخر بعد تركيبه، كما في (خَمْسَ عَشْرَةَ) مثلاً، ومن ثمّ وَجَبَ أن يسلك كلُّ طريقته في التخلّص من هذه الكراهة، وذلك بكسر الشين عند بني تميم، وإسكانها عند أهل الحجاز، ولم يقصد بقوله: استحال الوضع

أنّ القبيلتين قد تباينت في الإسكان والتحريك عند التركيب، عنه في المفرد؛ لأنّهم في المفرد كانوا على هذه المخالفة، يؤيد ذلك ما نقله السيوطي عن يونس بن حبيب في نوادره، إذ قال: ((إنّ تميماً نُتْقَلُ عشرة وتكسر الشين، وأهل الحجاز لا يُحَرِّكون))^(٤٧).

بقي عندي مناقشة د. النعيمي في رأيه، أو حلّه الذي اقترحه بعد تركيب العدد (عشرة) مع النيف، الذي يرى فيه أنّ الحجازيّ مال إلى الإسكان؛ تخفيفاً، والتميميّ مال إلى المخالفة به عن المفرد، فتحول من الفتحة إلى الكسرة؛ وقد سوّغ ذلك بكثرة الاستعمال.

وكثرة الاستعمال لوحدها، لا تكفي أن تكون مسوّغاً لذلك من دون مسوّغ آخر يتخلّق في البنية، أو التركيب، فيُطرئ عليهما التغيير؛ وذلك المسوّغ لم يبعد عن عالم جليل كالرضي الأستريادي، الذي قال في شرحه لنص (ابن الحاجب) بأن تميماً تكسر الشين: ((يعني شين عشرة المركّب في المؤنث، لما كرهوا توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف، الذي آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره. وأمّا الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون؛ لئلا يكون إزالة ثِقَلٍ بِثِقَلٍ آخر، وهي الفصحى))^(٤٨)، فالذي يُلاحظ من نصّ الرضي أنّ الكراهة في العدد المركّب تتمثّل في توالي مجموعة من الفتحات تبلغ أربعاً، أو تزيد على ذلك، والنظام المقطعي العربي يكره توالي مجموعة من المقاطع المفتوحة المتماثلة، لأنّ الطبع ينفر منها^(٤٩). ومن ثمّ لجأ الحجازيّ إلى إسكان الشين تخلصاً من هذه الكراهة، وهذا ينسجم مع ما ذهب إليه المحدثون من أن العربية تميل إلى المقاطع المغلقة لا المفتوحة^(٥٠)، كما أنّ الإسكان أسهم في اختزال عدد المقاطع المفتوحة كما في العدد (خمس عشرة) :

خَمْسَ عَشْرَةَ : خ - م / س - ع / ش - ر / - / - (قبل الإسكان ستّة مقاطع)

خَمْسَ عَشْرَةَ : خ - م / س - ع / ش - ر / - / - (بعد الإسكان خمسة مقاطع)

أمّا كسر الشين عند التميمي، فلا ريب أنّ هذا الإجراء سلوك منهم؛ للتخلص من هذه الكراهة، فتوالي أربع، أو أكثر من الحركات المتماثلة فيما هو كالكلمة، يكون أشدّ وطأة من توالي الحركات المختلفة؛ لذا فإنّ ((تغاير الثقل هوّون الأمر؛ لأنّ الطبع لا ينفر من توالي المختلفات، وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة))^(٥١) على ما قرّر الرضي. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه د. هنري فليش، من أنّ المخالفة وسيله للتخلص من كراهة توالي عدد من الحركات المتماثلة، إذ قال: ((والهدف من ذلك تجنّب النطق بمجموعة مصوتات متّحدة الطابع متواصلة))^(٥٢). ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن ثمة رأيين عند النحويين في كسر الشين من (عشيرة) عند تركيبه مع النيف، وهو أمر لم يلتفت إليه د. النعيمي، الذي كثيراً ما كان يتساءل عن سير هذا الكسر^(٥٣).

الرأي الأول: يرى أصحابه أنّ العدد (عشرة) المفرد يحصل تغيير في بنائه بعد تركيبه مع النيف، وذلك بكسر الشين فيها، ثم يعامل معاملة (فخذ، وكثف) الثلاثي المجرد، فيقوم الحجازي بإسكان الشين المكسورة، على حين يُبقي التميمي البنية على كسرها، قال ابن سيده: ((فان قال قائل: فلم قالوا عَشْرَةَ

فكسروا الشين، قيل له: من قَبَل أنَّ عَشَرَ في قولك: عَشْرُ نَسْوَةٍ مَوْثَنَةٌ الصِيغَةُ، فلم يصح دخول الهاء عليها، وخَفَّفَ أهل الحجاز ذلك كما يقال في: فَخِذْ وَفَخِذْ، وَعَلِمَ وَعَلِمَ، ونحو ذلك ((^(٥٤)). وإلى مثل هذا ذهب عمر الكوفي (^(٥٥)) ويمكن أن نلمس ذلك في قول سيبويه: ((فإذا جاوز المذكَر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: أَحَدَ عَشَرَ.... ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً... وجاء الآخر على غير بنائه حيث كان مفرداً، والعدد لم يجاوز عَشَرَ)) (^(٥٦))، وقال أيضاً: ((وإن جاوز المَوْثَنُ العشر، فزاد واحداً قلت: إحدى عَشْرَةَ بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نَيْقَه، وبلغه أهل الحجاز: إحدى عَشْرَةَ كأنما قلت: إحدى تَمْرَةَ، وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً ضمّوا إحدى إلى عشرة، ولم يغيروا إحدى عن حالها منفردة)) (^(٥٧))، فالإسكان عند أصحاب هذا الرأي يكون؛ لكرهة الانتقال من الفتح إلى الكسر في الثلاثي المجرد، كما في (فَخِذْ)؛ وليس لكرهة توالي حركات متماثلة، وهو الأمر الذي أشكل فيه د. النعيمي على ابن جنّي، قائلاً ((وما كان ينبغي له أن يقرن بينهما وينظر إليهما نظرة واحدة)) (^(٥٨)).

الرأي الآخر: وهو ما ذهب إليه الرضي من أن الكسر هنا جاء من باب (المخالفة)؛ نتيجة توالي مجموعة من الفتحات فيما هو كالكلمة ولا علاقة له بالكرهة، في نحو (فَخِذْ). والرضي هنا يرسم لنا مساراً واضحاً للكرهات، ويفرق بينهما على نحو عالٍ من الدقّة، فالكرهة في الاسم الثلاثي المجرد ك (فَخِذْ)، تفترق عن الكراهة في نحو (عَشْرَةَ)، أو المركب نحو: (خَمْسَ عَشْرَةَ)، فهي في الأول: (كرهة الانتقال من الأخفّ إلى الأثقل) في الاسم الثلاثي المجرد. وفي الآخر: (كرهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة)، أو (كرهة توالي مجموعة من الحركات المتماثلة فيما هو كالكلمة)، فالكسر في نحو (فَخِذْ) هو كسر في أصل بنية الكلمة، بيد أنه في نحو: (عَشْرَةَ)، أو (خَمْسَ عَشْرَةَ) إجراءً يلجأ إليه التميمي هرباً من توالي أربع متحركات، أو توالي مجموعة من المتحركات المتماثلة فيما هو كالكلمة (^(٥٩)).
ثانياً: كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة في الفعل: ويكون ذلك في الأفعال على اختلاف أزمنتها إذ يُسكّن أول الماضي الخماسي المزيد، من نحو: انْطَلَقَ؛ تخلّصاً من كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة، ويتربّب على هذا الإسكان إلحاق همزة الوصل؛ للتوصل إلى النطق بأوله الساكن، قال ابن يعيش: ((نحو: انْطَلَقَ، واقْتَدَرَ، واستخرج...، فهذه الأبنية قد لزم أولها همزة الوصل؛ وذلك لسكون أولها وإنما سُكِّنَ؛ كراهية أن يتوالى فيها ثلاث متحركات، ألا ترى أننا لو حرّكنا النون من انْطَلَقَ والطاء، واللام، والقاف، متحركات لتوالى فيها أربعة متحركات، وذلك مفقود في كلامهم)) (^(٦٠)). وكذلك تتحقّق هذه الكراهة عند اتصال ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل، نا المتكلمين، نون النسوة) بالفعل الماضي الثلاثي، لذلك يُسكّن لام الفعل، لأنّ الفاعل شديد الاتصال بفعله، ومن ثم يُنزّل منزلة الجزء من الفعل (^(٦١))، نحو: (ضَرَبَ - ضَرَبْتُ - ضَرَبْتُمْ)، قال ابن جنّي: ((ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتّصل بها علم الضمير المرفوع نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْنَا، وذلك أنّهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزءٍ من الفعل، فكَرِهَ اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا اللام، إصلاحاً للفظ...، وقد كان يجتمع

فيه أيضاً خمس متحركات، نحو: ضَرَبْتُمَا، فالإسكان إذاً أشدُّ وجوباً^(٦٢)، وقال الرضي: ((إذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سُكِّنَ آخره كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة؛ لأنَّ الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله...، ولاسيما إذا كان فاعلاً وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولاء))^(٦٣)، وقال خالد الأزهري: ((وأما ضَرَبْتُ، ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز، فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم - أي العرب - توالي أربع متحركات وهي أحرف الفعل الثلاثة، وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ تاء الفاعل على شدة اتصالها بالفعل نُزِلَتْ منزلة الجزء))^(٦٤) وقال الأشموني: ((وأما نحو ضربتُ، وانطلقنا، واستبقنُ، فالسكون فيه عارض، أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات))^(٦٥) وبناء على هذه الفكرة - توالي أربع متحركات - فإنَّهم يسكِّنون آخر الفعل المتَّصل به ضمير الرفع؛ لأنَّ الفاعل كالجزء منه. أمَّا إذا اتَّصل بالفعل ضمير النصب، الذي يكون في محلِّ نصب مفعولاً به من نحو: ضَرَبْتُكَ، فإنَّهم لا يسكِّنون له الآخر؛ لأنَّ المفعول في حُكم الانفصال عن فعله، فهما كلمتان، وليس كلمة واحدة، قال عمر الكوفي: ((إن سأل سائل فقال: لِمَ سَكَّنُوا لام الفعل مع ضمير الفاعل، فقالوا: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ...، وفتحوها مع ضمير المفعول فقالوا: ضَرَبْنَا، وضَرَبْتَنِي... فالجواب عن ذلك أنَّ ضمير الفاعل مع الفعل تنزل عندهم منزلة كلمة واحدة، فلو حرَّكوا اللام، لاجتمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، وذلك ما لا يوجد في كلامهم وليس كذلك ضمير المفعول؛ لأنَّ الفعل مع المفعول كلمتان، فإذا حرَّكوا اللام، لا تجتمع أربع حركات))^(٦٦). وهذا منه غريب، فكيف لا تجتمع أربع حركات مع ضمير المفعول، من نحو: ضَرَبْتُكَ: والأداء النطقي يثبت النطق بأربعة مقاطع قصيرة مفتوحة، هكذا: ض / ر - / ب - / ك - ؟! . وقال الرضي: ((لما كانت التاء فاعلاً وضميراً متصلاً، وكلا الأمرين موجب الاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لام ضَرَبْتُ بخلاف ضَرَبْتُكَ، وذلك أنَّهم لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة))^(٦٧) .

أمَّا المضارع والأمر، فالمضارع يؤخذ من الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه، ومن ثمَّ يُسكَّن الفاء منه؛ للكرهة نفسها، نحو: (يَضْرِبُ - يَضْرِبُ) . والأمر يؤخذ من المضارع بعد حذف حرف المضارعة منه، فتجلب له همزة الوصل للنطق بأوله الساكن، قال الرضي: ((وأما في فاء الأمر من الثلاثي، نحو: أخرجْ؛ فلكونه مأخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه، لئلا يجتمع أربع متحركات في كلمة، وإنما لم يُسكَّن عينه؛ لأنها لمعرفة الأوزان، وأمَّا اللام فلاعراب، ولم يُسكَّن حرف المضارعة، لأنَّه زاد على الماضي بحرف المضارعة، فلو سكَّنت أوله لاحتجت إلى همزة الوصل، فيزداد الثقل، فلما حُذف حرف المضارعة في أمر المخاطب، للتخفيف...، احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل))^(٦٨).

لا مَرِيَّةَ في أنَّ التوالي بهذه العِدَّة، مكروهة، في نحو: (انْطَلَقَ، وَيَضْرِبُ)، بيد أنَّ ما يبعث على الحيرة إسكانهم اللام، في نحو (ضَرَبْتُ) ممَّا اتَّصل به ضمير رفع متحرك، وعدم إسكانها فيما اتَّصل به

ضمير نصب، من نحو: (ضَرَبَكَ) مع تحقّق هذا التوالي المكروه، ورُبَّمَا نَزَادُ حَيْرَةً حينما نجد هذا الأمر يتحقّق مع توالي متحرّكين فقط ، كما في: زُرْنَا زِيداً، وَرَارْنَا زَيْدٌ، فلو كان الإسكان في اللام مع ضمير الفاعل؛ لكرهته توالي أربع متحرّكات، لما أُسْكِنَ آخر الفعل مع هذه العِدَّة، ولما بَقِيَ آخره متحرّكاً مع ضمير المفعول.

ومن المحدثين من ساير المتقدمين فيما ذهبوا إليه، إذ يرى د. رمضان عبد التواب ((أنّ كراهة توالي أربعة مقاطع من النوع الأول هو المسئول^(*) عن تطور: ضَرَبْتُ مثلاً، عن: ضَرَبْتُ...، أمّا مثل: اسْتَخْرَجْتُ مثلاً، فليس فيه توالي هذه المقاطع الأربعة، وإنما المسئول عن تسكين لام الفعل فيه، هو القياس على باقي صيغ الأفعال، وطرد الباب على وتيرة واحدة))^(٦٩). وهذا الكلام فيه نظّر؛ لأنه يُوجب أن نقول في: ضَرَبَكَ، ضَرَبَكَ، طالما كان المسئول عن الإسكان -على ما قاله د. رمضان - توالي أربعة مقاطع من النوع الأول، كما أنّه ناقض نفسه حينما ذكر أفعالاً لا تتوافر فيها هذه الكراهة، وقد أُسْكِنْتُ فيها اللام، من نحو: اسْتَخْرَجْتُ، ومن ثمّ حمل ذلك على القياس، أو طرد الباب على وتيرة واحدة. أمّا د. عبد القادر عبد الجليل، فقد عزا ذلك الإسكان إلى قانون اختزال الجهد؛ لأنّ البناء المقطعي ((يكره توالي أربعة ألوان من المقاطع القصيرة (س ع) ...، والملاحظ على هذه الصور الإسنادية، أنّ بناءها المقطعي غيّر من اتجاه الصوائت، بما يتلاءم وحالات الاتجاهات الصوتية، وقانون اختزال الجهد))^(٧٠). ولا أدري لِمَ أغفل د. عبد القادر إسناد الفعل إلى ضمائر النصب، من نحو: ضَرَبَكَ وضَرَبَنِي، إذ ضَرَبَ عن ذكرها صفحاً مع أنّ توالي أربعة ألوان من المقاطع القصيرة (س ع) - على ما قال - متوافرة فيها؟! رُبَّمَا يكون كلام د. عبد القادر حول إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع، ومن ثمّ أعرض عن ذكر الإسناد إلى ضمائر النصب .

مهما يكن من أمرٍ فقد مثَّلَ د. عبد القادر لذلك بالفعل (كَتَبَ) عند إسناده إلى ضمير الرفع (تاء الفاعل)، وإسكان آخره كان؛ لاختزال الجهد الناجم عن توالي أربعة مقاطع مفتوحة، كما في الصورة المقطعية:

كَتَبْتُ : ك _ ت _ / ب _ / ت _ (قبل الإسكان أربعة مقاطع)
كَتَبْتُ : ك _ ت _ / ب _ / ت _ (بعد الإسكان ثلاثة مقاطع)

في الواقع لا يُنكر أنّ الإسكان عند الإسناد قد اختزل الجهد، وقُلِّص من عدد المقاطع المفتوحة، بيد أنّ قانون اختزال الجهد لا يمكن تطبيقه على أنواع الإسناد المختلفة لضمائر الرفع المتحركة، ومن ذلك إسناد الفعل الماضي إلى ضمير المثني المؤنث من نحو: كَتَبْنَا، فلا يمكن إسكان الباء؛ لأنّ الأمر يرتبط بالجانب الدلالي (المعنوي)، ومن ثمّ يتعطلّ قانون اختزال الجهد هنا مع توالي أربعة مقاطع مفتوحة فيما هو كالكلمة، ويبدو أنّ هذا الأمر قد استوقفَ عمر الكوفي، الذي لاحظ توالي أربع حركات مع ضمير الفاعل، ففسّره قائلاً: ((فإن قيل: فقد قالوا: قَعَدْنَا، وضَرَبْنَا، فاجتمع مع ضمير الفاعل أربع

حركات، قيل له: حركة التاء ليست بلازمة، ألا ترى أنك تقول: قَعَدْتُ، وضَرَبْتُ، فَسَكَنَ التاء؛ وإنما حُرِّكَتْ بالفتح لِمَكَانِ الألف))^(٧١). وقد عَدَّ د. رازق الزيرجاوي تفسير د. عبد القادر من التفسيرات الضعيفة التي انساق إليها دُعاة الصرف الصوتي، وذلك ((لأنَّ قولهم عن اختزال الجهد غير مطَّردٍ، لأنَّ العرب لم تختزل الجهد في أمثال كَتَبْنَا، وهو أكبر من الجهد فيما لو قالت: كَتَبْتُ، وعليه فإنَّ قانون اختزال الجهد لا يُناسب العربية بصورة عامَّة وشاملة))^(٧٢). بيد أنَّ ما يثير الغرابة في كلام د. الزيرجاوي، قوله: ((وليس هناك مشكلة صوتية، ولا دلالية لو قالت العرب كَتَبْنَا بسكون الباء (لام الفعل)، إذ لا تلتبس (بدلالة أخرى))^(٧٣). والحقُّ أنَّ عدم إسكان الباء في كَتَبْنَا، وتَحْمُلُ المتكلم عبء النطق بهذه المتحرّكات، لم يكن عبثاً؛ لأنَّ العربي بطبيعته يميل إلى الاختصار، وتلافي الجهد الزائد عن الحاجة، وإنما الأمر يتَّصل بالجانب الدلالي (المعنوي)؛ لأنَّ إسكان الباء يصرف دلالة الكلمة من الماضي إلى الحاضر، زيادة على أنَّ التركيب في: كَتَبْنَا يشير إلى خبرٍ، وحدث مضى وانتهى، وهو (الكتابة)، على حين أنَّ الإسكان في لام: كَتَبْنَا يصرف الكلام إلى الاستفهام عن حدثٍ وقع، أو ربَّما لم يقع بعد، هكذا: كَتَبْنَا الدرس؟ بخلاف كَتَبْنَا الدرس. من هنا فإنَّ تَحْمُلَ أعباء النطق بهذه المتحرّكات المتوالية، كان على حساب تحقيق المعنى، الذي يصبو إليه المتكلم فضلاً عن أهميته في الجانب الصوتي، إذ يتَّصل التحريك والإسكان في مثل هذه المواضع بـ(التنغيم)، أو ما يعرف بـ(موسيقى الكلام)^(٧٤)، فهما عاملان مهمان للتمييز بين الاستفهام، والخبر.

أخلصُ إلى القول: إنَّ توالي أربعة مقاطع فيما هو كالكلمة في الفعل، مكروهٌ في العربية، ويتم التخلُّص منه عادةً بالإسكان ومن ثمَّ تقليص عدد المقاطع، بيد أنَّ التخلُّص من هذا التوالي، أو تحمُّل ثقله، قد يرتبط بوظائف أخرى: وظيفية: كالتمييز بين الفاعل، والمفعول به عند إسناد الفعل الماضي إلى الضمائر، من نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبَكَ، ومن الإنصاف هنا أن نقول: إنَّ ابن مالك قد التفت إلى هذا الأمر، قال السيوطي: ((وعِلَّةُ الإسكان عند الأكثر؛ كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ الفاعل كجزءٍ من فعله، وحُمِلَ المضارع على الماضي، وأمَّا الأمر فيسكُنُ استصحاباً. وضعَّف ابن مالك هذه العِلَّةَ، بأنَّها قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، نحو: انطَلَقَ...، قال: وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أَكْرَمْنَا، وأكْرَمْنَا، ثم حُمِلَتْ التاء، والنون على (نا) للمساواة في الرفع، والاتِّصال، وعدم الاعتلال))^(٧٥) وقال الصبان: ((...، ومن ثم اختار بعضهم أنَّ الموجب لسكون آخر الفعل فيما مرَّ، تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أَكْرَمْنَا بالسكون، وأكْرَمْنَا بالفتح))^(٧٦). أو وظائف دلالية، أو صوتية كما مرَّ في كَتَبْنَا، وكَتَبْنَا؛ إذ تبين أنَّ للإسكان والتحريك أثراً في تحديد المعنى، وفي التمييز بين الاستفهام، والخبر.

وربما يرتبط إسكان لام الفعل في نحو: ضَرَبْتُ بقضية أخرى، وهي (نقل النبر) من مقطعٍ إلى مقطعٍ آخر، وهو ما أشار إليه بروكلمان، إذ قال: ((أمَّا المقاطع التي تُزاد في آخر الكلمة، فإنَّها قد تنتقل

النبر مقطوعاً إلى الأمام))^(٧٧) ، وقال د. إبراهيم أنيس: ((كذلك نلاحظ انتقال النبر حين يُسند الفعل إلى الضمائر...، فالنبر في الفعل الماضي كَتَبَ على المقطع (ك)، فإذا أُسند إلى معظم ضمائر الرفع المتصلة، انتقل إلى المقطع الذي يليه، ففي كَتَبْتُ أو كَتَبْنَا، نجد النبر فوق (تُب))^(٧٨).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن إجمال ما توصلت إليه، بالآتي:

١- إنَّ توالي أربع متحركات قصيرة من دون ساكن في كلمة واحدة حروفها أصيلة جميعها، جائز في العربية، وقد نطقت به العرب ولم تهمله. وقد ترتَّبَ على ذلك زيادة بناء (فعلل) مما توالى فيه أربعة أحرف متحركة على أبنية الاسم الرباعي التي حاول النحويون إبعاده عنها بحجة كراهة توالي أربع متحركات .

٢- رسم الرضي مسارات واضحة للكراهات ، وفرَّقَ بينها على نحوٍ عالٍ من الدقة، فإسكان العين في نحو: فخذ، جاء تخلصاً من كراهة الانتقال من الأخف، أي: الفتح، إلى الأثقل ، أي: الكسر، وكسر العين في العدد المركب من نحو: (خمسَ عَشْرَةَ) على لغة تميم، وإسكانها على لغة أهل الحجاز، كان للتخلص من كراهة توالي مجموعة من الحركات المتماثلة ، أو ما تعرف عندهم بكراهة توالي أربع متحركات فيما هو الكلمة.

٣- تبينَ أنَّ قانون اختزال الجهد الذي قال به المحدثون، لا يمكن تطبيقه على أنواع الاسناد المختلفة لضمائر الرفع المتحركة.

٤- أظهرت هذه الدراسة أنَّ الإسكان الذي يلحق بعض الأبنية ، لا يتصل فقط بالتخلص من كراهة توالي أربع متحركات ، وإنما هناك أغراض أخرى: وظيفية كالتمييز بين الفاعل والمفعول به، أو دلالية تساهم في تحديد المعنى ، أو صوتية كالتمييز بين الاستفهام والخبر. زيادة على أنَّ الإسكان قد يتصل بأمور أخرى كنقل النبر من مقطع الى مقطع آخر.

الهوامش

- (١) شرح الشافية للرضي: ٢/٢١٥ .
- (٢) المصدر نفسه: ٢/٢١٥ .
- (٣) هود: ٢٨ .
- (٤) البقرة: ١٣٧ .
- (٥) ينظر: الأصوات اللغوية د. أنيس: ١٥٢، ودراسة الصوت اللغوي: ٣٠٧، وأصوات اللغة العربية: ٢٠٨ .
- (٦) ينظر: الكتاب: ٤/١٩٢، و٢٠٢، والمقتضب: ١/١٣، والأصول في النحو: ٣/١٨٤ .
- (٧) الأصوات اللغوية (د. أنيس): ١٥٢، وينظر: علم الأصوات اللغوية: ١٢٣ .
- (٨) شرح الكافية للرضي: ٤/١٤ .
- (٩) ينظر: الأصوات اللغوية (د. أنيس): ١٥٢-١٥٣، وأصوات اللغة العربية: ٢٠٤ .
- (١٠) الأصوات اللغوية (د. أنيس): ١٥٣ .
- (١١) الكتاب: ٤/٢٠٢ .
- (١٢) المصدر نفسه: ٤/١٩٢ .
- (١٣) ذهب النحويون إلى أنّ للرباعي خمسَ صيغ وهي: (فَعَّلٌ، وَفَعَّلٌ، وَفَعَّلٌ، وَفَعَّلٌ، وَفَعَّلٌ، وَفَعَّلٌ، وَفَعَّلٌ) على خلاف ذلك) وجميعها احتوت على ساكن. ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٣٧ .
- (١٤) الكتاب: ٤/٤٣٧ .
- (١٥) المقتضب: ١/١٣ .
- (١٦) الأصول في النحو: ٣/٤١٠ .
- (١٧) شرح الشافية للرضي: ١/٣٨ .
- (١٨) المصدر نفسه: ١/٣٨ .
- (١٩) ينظر: الممتع في التصريف: ١/٥٥-٥٦ .
- (٢٠) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٤١٨-٤١٩، وشرح الشافية لليزدي: ١/٥٧٠، وشرح النظام: ١٩١ .
- (٢١) شرح الشافية للرضي: ١/٣٨ .
- (٢٢) المصدر نفسه: ١/٨٥، وينظر: الكتاب: ٤/١٠١، وسر صناعة الإعراب: ١/١٩ .
- (٢٣) الأشباه والنظائر: ٢/٩٦ .
- (٢٤) الحجة للفارسي: ٢/٤٣٦ .
- (٢٥) ينظر: المصدر نفسه: والأصول في النحو: ٣/٤١٠ .
- (٢٦) الكتاب: ٤/٤٣٧ .
- (٢٧) المصدر نفسه: ٤/٤٣٧ .
- (٢٨) الحجة للفارسي: ١/٨٣ .
- (٢٩) ينظر: الكتاب: ٤/١٩٢ .
- (٣٠) الكتاب: ٣/٥٥٧ .

- (٣١) شرح الكافية الشافية : ٦٩/١ .
- (٣٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢٩٤/٣ .
- (٣٣) ينظر : الكتاب : ٥٥٧-٥٥٩/٣ ، والمحتسب : ٢٦١/١ .
- (٣٤) العدد في اللغة : ٢٨/١ .
- (٣٥) المحتسب : ٢٦١-٢٦٢ ، وينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٢٣ .
- (٣٦) ينظر : المحتسب : ٨٥/١ ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٢٤ ، وفي حركة عين الكلمة الثلاثية : ١٩٣ .
- (٣٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٩/٦ .
- (٣٨) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٣٢٥ .
- (٣٩) ينظر : في حركة عين الكلمة الثلاثية : ١٩٢-١٩٣ .
- (٤٠) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٢٤-٢٢٥ .
- (٤١) المصدر نفسه : ٢٢٥ .
- (٤٢) شرح الشافية للرضي : ٢١٥/٢ .
- (٤٣) شرح التصريح على التوضيح : ٢٢٦/٤ .
- (٤٤) المحتسب : ٨٥/١ ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٢٣ .
- (٤٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٢٣ .
- (٤٦) قال ابن جني : ((أما نظرة بسكون الضاء فمسكنة للتخفيف من نظرة ، كقولهم في كلمة: كلمة وفي عبد: عبد، لغة تميمية)). المحتسب : ١٤٣/١ .
- (٤٧) المزهر : ٢٧٥/٢ .
- (٤٨) شرح الكافية للرضي : ٢٩٤/٣ .
- (٤٩) ينظر : الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس : ١٥٣ .
- (٥٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٢-١٥٣ ، وأصوات اللغة العربية : ٢٠٤ ، وعلم الأصوات اللغوية : ١٢٣ .
- (٥١) شرح الشافية للرضي : ٢١٥/٢ .
- (٥٢) العربية الفصحى : ٤٨ .
- (٥٣) ينظر : الدراسة اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٢٣ .
- (٥٤) العدد في اللغة : ٢٨/١ .
- (٥٥) إذ قال : ((فاختر لها لفظ غير صيغتها حتى يصح دخول الهاء عليها ، وأهل الحجاز خففوها كما تُخفف (فُخذ) من (فُخذ)))
- ((البيان في شرح اللمع : ٥٤٣ .
- (٥٦) الكتاب : ٥٥٧/٣ .
- (٥٧) المصدر نفسه : ٥٥٧-٥٥٨/٣ .
- (٥٨) الدراسات اللهجية و الصوتية : ٢٢٥ .
- (٥٩) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢٩٤/٣ .
- (٦٠) شرح المفصل لابن يعيش : ١١٩/٨ .
- (٦١) ينظر : الكتاب : ٣٨١/٢ ، والحجة للفارسي : ١٢٥/٣ ، والبيان في شرح اللمع : ١٢٨ .
- (٦٢) الخصائص : ٣٢٠-٣٢١/١ .
- (٦٣) شرح الكافية للرضي : ١٤/٤ .
- (٦٤) شرح التصريح : ٥٠/١ .

-
- (٦٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٥/١ .
- (٦٦) البيان في شرح اللمع: ١٢٨-١٢٩ .
- (٦٧) شرح الكافية للرضي: ١٩١/١ .
- (٦٨) المصدر نفسه: ٣٧١/٢ .
- (*) والأصوب أن تكتب هكذا: المسؤول.
- (٦٩) التطور اللغوي: ٧١ .
- (٧٠) علم الصرف الصوتي: ١٧١-١٧٢ .
- (٧١) البيان في شرح اللمع: ١٢٩ .
- (٧٢) تقويم المنهج الصرفي: ٢٠٧-٢٠٨ .
- (٧٣) المصدر نفسه: ٢٠٧ .
- (٧٤) ينظر: الأصوات اللغوية (د. إبراهيم أنيس): ١٦٣ .
- (٧٥) الأشباه والنظائر: ٩٦/٢ .
- (٧٦) حاشية الصبان: ١٣٢/١ .
- (٧٧) فقه اللغات السامية: ٤٥ .
- (٧٨) الأصوات اللغوية: ١٦٤ .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، ط/١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٩١١ هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، ط/٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفور هلال، ط/٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٦ م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ط/٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩ م.
- البيان في شرح اللُمع، الكوفي، عُمر بن إبراهيم (ت ٥٣٩ هـ)، تح: د. علاء الدين حمويّة، ط/١، دار عمّار، عمّان، ٢٠٠٢ م.
- التطوّر اللغوي، مظاهره، وعالله، وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ط/١، مط: المدني، القاهرة، ١٩٨٣ م.
- تقويم المنهج الصرفي، د. رازق الزيرجاوي، ط/١، دار الينابيع، السويد، ٢٠١٠ م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ)، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧ م.
- الحُجّة للقراء السبعة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط/١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٤ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمّد علي النجّار، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢ م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، دار الطليعة للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠ م.
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤ م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: مصطفى السقّاء، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط/١، مط: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح، الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، تح: أحمد السيّد أحمد، دار التوفيقية للتراث ، القاهرة ، ٢٠١١م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الأسترياذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، ط/٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: ١٩٧٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، المسمّى بـ(شرح النظم)، الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، ط/٦، مط: الأمير، قم- إيران ، ١٤٢٧هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي (ت ٧٢٠هـ) تح : د. حسن أحمد العثمان، ط/١ ، منشورات ذوي القربى، مط: روح الأمين ، قم - إيران ، ١٤٣٣هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترياذي ، تح: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥هـ .
- شرح كافية الشافية، ابن المالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تح: عبد المنعم هريدي، ط/١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (د.ت).
- شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت ٦٤٣ هـ)، تح : أحمد السيّد سيّد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، (د.ت) .
- العدد في اللغة ، ابن سيده ، علي بن اسماعيل (ت ٤٥٨ هـ)، تح : عبد الله الناصر ، وعدنان بن محمد الظاهر ، ط/١، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- العربية الفصحى نحو بناء جديد ، د. هنري فليش ، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين ، ط/ ٢ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- علم الأصوات اللغوية ، د. مناف مهدي الموسوي ، ط/ ٣، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠٠٦ م.
- علم الصرف الصوتي ، د. عبد القادر عبد الجليل ، ط/ ١، دار صفاء ، عمّان ، ٢٠١٠ م.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب، مط: جامعة الرياض، السعودية ، ١٩٧٧م.
- في حركيّة عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها(بحث منشور) ، د. أحمد علم الدين الجندي ، مجلّة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج : ٢٩ ، ١٩٧٢م.
- الكتاب، سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون ، ط/٢، دار الجيل للطباعة، القاهرة ، ١٩٨٢م.

-
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، تح: علي النجدي، و د. عبد الفتاح شلبي، و د. عبد الحليم النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ٢٠٠٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ، تح: محمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي ، ط/١، دار أحياء الكتب العربية، (د.ت) .
- المقتضب، المُبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت- لبنان ، ٢٠١٠م.
- الممتع في التصريف، الأشبيلي، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن ، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط/٣ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨م.